تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية – الواقع والتحديات وإمكانات التطوير (2008 -2023)

الاستلام:26/يونيو/2024
التحكيم:10/يوليو/2024
القبول:11/اغسطس/2024

حسين سالم مرجين[1،*]
أحمد محمد عبد القادر[2]

© 2024 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2024 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 الهيئة الليبية للبحث العلمي . ليبيا
2 الهيئة الليبية للبحث العلمي - ليبيا . الإيميل a8000000d@gmail.com
* عنوان المراسلة: mrginhussein@yahoo.com

تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية – الواقع والتحديات وإمكانات التطوير (2008 -2023)

الهيئة الليبية للبحث العلمي

الملخص:

مع تأسيس المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا منذ (2006)، إلا أنَّ عمليات تطبيق معايير الجودة والاعتماد على الجامعات الليبية الحكومية وبرامجها التعليمية لا تزال تتسم بالبطء والتأخير الشديد، وهذا الأمر دفع بالعديد من المهتمين والخبراء في الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي إلى طرح العديد من التساؤلات المشروعة عن تحديد الأطر المنظمة والداعمة لتطبيق الجودة والاعتماد، وكذلك عن وقائع تطبيق معايير الجودة والاعتماد، فضلاً عن التحديات التي تواجه عمليات التطبيق، كما أنَّ الباحث اعتمد في تحليله وتشخيصه على عددٍ من التقارير المهمة، فضلاً عن الحصيلة المعرفية المتواضعة للباحث، كما أكد الباحث بأنَّ فهم الكثير من التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية مرتبطة بعددٍ من الأبعاد، أهمها: الافتقار إلى وجود إرادةٍ سياسية حقيقية وجادة نحو تطبيق الجودة والاعتماد، سواءً من قبل وزارة التعليم العالي، أو من قبل الإدارة العليا للجامعات، فضلاً عن استمرار شحِّ أو انعدام الدعم المادي والمعنوي لأنشطة الجودة والاعتماد، كما لا يمكن أن نغفل بُعداً مهماً وهو الافتقار إلى القوانين واللوائح التنظيمية الداعمة والمساندة لتطبيق الجودة وضمانها، وختاماً، جرى بناء عددٍ من المسارات المستقبلية المهمة التي تؤكد بأنَّ مهمة تطبيق المعايير هي مسؤولية جميع الأطراف المعنية، كما يتطلب تعاوناً وجهوداً مشتركة لتنفيذها بالنحو الصحيح.

الكلمات المفتاحية: المعايير، الجودة والاعتماد، الجامعات الليبية الحكومية.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

Application of Quality and Accreditation Standards in Libyan Government Universities - Facts, Challenges, and Development Potential (2008-2023)

Hussein Salem Mrgin [1,*]
Ahmed Mohammed Abdulqader [2]

Abstract:

Despite the establishment of the National Centre for Quality Assurance and Accreditation of Educational and Training Institutions in Libya since 2006, the implementation of quality standards and accreditation processes in Libyan government universities and their educational programs still suffer from slow progress and significant delays. This has led many quality and accreditation experts and stakeholders in higher education to raise legitimate questions about the establishment of organizing and supporting frameworks for quality and accreditation implementation, as well as the actual application of quality standards and the challenges faced during the implementation process. The researcher relied on several important reports and their limited knowledge in analyzing and diagnosing the situation. The researcher emphasized that understanding the various constraints facing the implementation of quality and accreditation in Libyan government universities is linked to several dimensions, including the lack of a genuine and serious political will towards quality and accreditation implementation, whether from the Ministry of Higher Education or the university's senior management. Additionally, the continued lack or insufficient financial and moral support for quality and accreditation activities cannot be ignored. Furthermore, the absence of supportive regulations and laws for quality assurance and its enforcement is an essential aspect. In conclusion, several important future pathways were developed, emphasizing that the responsibility of implementing standards lies with all relevant parties and requires cooperation and joint efforts for proper execution.

Keywords: *standards, quality and accreditation, Libyan government universities.*

[1] The Libyan Authority for Scientific Research – Libya.
[2] The Libyan Authority for Scientific Research – Libya. Email: a8000000d@gmail.com
* Corresponding Author address: mrginhussein@yahoo.com

مقدمة الدراسة:

المقدمة والإطار النظري

تعدُّ تطبيق معايير الجودة والاعتماد الوطنية في الجامعات الليبية الحكومية من الشروط الأساسية للاعتراف بهذه الجامعات وبخريجيها على المستوى الدولي. ولذلك، فإنَّ هذا الموضوع ما زال قيد النقاش والحوار في مختلف الأنشطة والبرامج التي تهتم بالجودة والاعتماد في ليبيا. فجلُّ الشبكات وهيئات الجودة والاعتماد الدولية تضع شرط حصول الجامعات على الاعتماد الوطني سواءً أكان الاعتماد المؤسسي أم البرامجي قبل الولوج إلى الاعتماد الدولي. وإذا أضفنا إلى كل ذلك حقيقة أخرى، وهي أنَّ تطبيق المعايير الوطنية للجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية سوف يحقق عدداً من الفوائد ، أهمها:

-تحسين جودة التعليم والتعلم والبحث العلمي.

-تحسين معارف ومهارات الطلبة والخريجين.

-ضمان توافر معايير موحدة ومقارنة للجامعات الليبية بالجامعات العالمية الأخرى.

-زيادة الثقة في الجامعات الليبية على المستوى الوطني والدولي.

-تحسين فرص الطلبة للالتحاق بالدراسات العليا في الخارج، والتعاون مع الجامعات الأخرى في البحث والتنمية.

-تحسين فرص التوظيف للخريجين، وزيادة فرص العمل في المجالات ذات الصلة.

لذلك، فإنَّ تطبيق معايير الجودة والاعتماد الوطنية في الجامعات الليبية الحكومية سوف يشكِّل فرصةً لتحسين جودة التعليم العالي، وزيادة فرص لإصلاح وتحسين وتطوير الجامعات الليبية.

فعلى رغم من تأسيس المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية منذ (2006م)، إلا أنَّ عمليات تطبيق معايير الجودة والاعتماد الصادرة عن المركز الوطني على الجامعات الليبية الحكومية وبرامجها التعليمية لا تزال تتسم بالبطء والتأخير الشديد ، فضلًا عن الافتقار إلى ضبط عمليات التدقيق من حيث تحديد شروط اختيار فرق التدقيق، وكذلك بروز إشكالية ضبط معايير ومؤشرات الاعتماد، مع وجود معايير ومؤشرات دولية.

ولعله من المفيد أن نشير إلى أنَّ عمليات تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية وبرامجها التعليمية لا تزال بحاجة إلى جهد كبير وتعاون مستمر بين المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية والجامعات الحكومية، وعمومًا، يمكن أن نرصد عدداً من الأسباب التي تتعلق بالتأخير والبطء في تطبيق المعايير، لعل أهمها:

1. قلة الموارد المالية والبشرية المتاحة للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية والجامعات الحكومية لتطبيق معايير الاعتماد.
2. عدم وضوح بعض المعايير والمؤشرات الوطنية المحددة من قبل المركز الوطني، والتي يتطلب فهمها وتطبيقها مزيداً من الجهد والتعاون بين المركز والجامعات.
3. تقلُّب الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا، وتأثيرها على تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية.
4. عدم وعي القيادات الجامعية بأهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد، فضلاً عن عدم توفر الدعم والموارد اللازمة لتطبيقها بنحوٍ صحيح ومناسب.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

وهذا الأمر دفع بالعديد من المهتمين والخبراء في الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي إلى طرح العديد من التساؤلات المشروعة عن تحديد الأطر المنظمة والداعمة لتطبيق الجودة والاعتماد، وكذلك عن وقائع ذلك التطبيق، فضلاً عن التحديات التي تواجه عمليات التطبيق، بالتالي، سنحاول في هذه الورقة الكشف والبحث عن إجابات لتلك التساؤلات المهمة، وفي ضوء هذه الخلفية، فإنّ أهمية هذه الورقة تنبع من النقاط الآتية:

1. تسليط الضوء على عمليات التدقيق والاعتماد الوطنية باعتبارها خطوةً أساسيةً نحو الاعتماد الدولي للجامعات الليبية.
2. توفير إطار معرفي ومعلوماتي عن تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية.
3. لفت انتباه المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمركز الوطني لضمان الجودة إلى الحاجة إلى توفير بيئة داعمة ومنظمة لعمليات تطبيق الجودة والاعتماد، فضلاً عن الحاجة إلى القيام بعمليات التحسين والتطوير لتلك المعايير والمؤشرات وعمليات تنفيذها.

في حين تركيز أهداف هذه الورقة في الآتي:

1. توضيح وقائع تطبيق الجودة والاعتماد بالجامعات الليبية الحكومية.
2. التعرُّف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية.
3. بناء أهم المسارات المستقبلية لتطوير عمليات تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية .

المنهجية المتبعة

يمكن تحديد المنهجية المتبعة في هذه الورقة البحثية في الآتي:

- تحليل المضمون: من تحليل عدد من التقارير الصادرة عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم، فضلًا عن التقارير الصادرة عن المركز الوطني لضمان الجودة، وكذلك التقارير الفنية الصارة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الخبرة العملية: الاعتماد على التراكم المعرفي للباحثيْن، كونهما عضوين بالجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم التي أتاحت لهما فرصة الاتصال والتواصل مع عدد من مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات الليبية الحكومية، فضلاً عن المشاركة في إعداد تقارير عن الجودة وضمانها في الجامعات الليبية، وكذلك المشاركة في إعداد عدد من أدلة الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

أهم التساؤلات

تنطلق هذه الورقة من عدد من التساؤلات، وهي:

1. ما المقصود بمعايير الجودة والاعتماد؟
2. ما وقائع الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية؟
3. ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية؟
4. ما أهم المقاربات المستقبلية لتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية؟

وبناءً على ذلك، سيجري تقسيم هذه الورقة إلى أربعة محاور رئيسة، وهي:

المحور الأول: مفهوم معايير الجودة والاعتماد في ليبيا.

المحور الثاني: وقائع الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية.

المحور الثالث: أهم التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية.

المحور الرابع: أهم المقاربات المستقبلية لتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية.

المحور الأول: مفهوم معايير الجودة والاعتماد في ليبيا

سنحرص في هذا المحور على استعراض ومناقشة مفهوم معايير الجودة والاعتماد وفقاً لدليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وتعديلاته، فضلاً عن رصد أهم الملاحظات حول مسيرة بناء المعايير.

1. مفهوم معايير الاعتماد

عرَّف دليل ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليم العالي الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية العام (2012) مفهوم المعايير كونها: المواصفات اللازمة للتعليم الذي يمكن قبوله لضمان جودته، وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة، ومقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي، وذلك عبر مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012، ص 12)، كما قسَّم الدليل المذكور المعايير إلى نوعين (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012، ص 12): النوع الأول - المعايير القياسية: وهي الأسس التي يضعها مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وتمثل الحد الأدنى من المعايير، التي يجب أن تفي بها المؤسسة في برامجها التعليمية التي تنفذها، والنوع الثاني - المعايير المعتمدة: وهي الأسس التي تحددها المؤسسة لذاتها، ويعتمدها مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، بشرط ألا تقل عن مستوى المعايير القياسية، وهذا يعني بأنَّ دليل المركز (2012م) منح الحق لأي مؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي أن يبني معاييره الخاصة به، بشرط ألا تقل عن المعايير التي وضعها المركز.

في حين عرَّف دليل المعدل لسنة (2016م) الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية مفهوم المعايير كونها: "مجموعة من المؤشرات تندرج ضمن إطار عملية ما، أو مورد مشترك". كما عرَّف المؤشرات بأنَّها: "مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية تستخدم لتتبع الأداء بمرور الوقت، للاستدلال على مدى تلبيته مستويات الأداء المتفق عليها، وهي نقاط الفحص التي تراقب التقدم نحو تحقيق المعايير" (معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي، 2016، ص5)

ويُلاحظ في التعريف السابق تقليص المفهوم الواسع للمعايير الموجود بدليل (2012م) وربطه بالمؤشرات، فضلاً عن حذف مفهومي المعايير القياسية، والمعايير المعتمدة، دون توضيح أي مبررات لهذا التقليص.

وعلى هذا الأساس، فإنَّه وفقًا للدليل الصادر عن المركز الوطني لضمان (2012م)، فإنَّ المعايير هي البوابة إلى الجودة والاعتماد، كما أنَّ الهدف من بناء المعايير هو التأكد من تحقيق المواصفات المطلوبة سواءً على مستوى المؤسسة أم البرنامج التعليمي، وهي في جوهرها تعبِّر عن فلسفة وأهداف قطاع التعليم بكل أبعاده، فالمعايير هي ترسيخٌ لمنظومة الجودة وضمانها، حيث تجعل المؤسسة أو البرنامج التعليمي دائماً في حالة عمل وبحث عن الحاجات ومتطلبات التحسين والتطوير؛ بغية الوصول إلى الإبداع والتميز (مرجين،2016).

2. معايير ومؤشرات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي

إنَّ ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص هو محاولة رصد مراحل بناء ومراجعة معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي والصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية منذ (2006م)، حيث مرَّت عملية بناء ومراجعة تلك المعايير والمؤشرات بثلاث مراحل أساسية، وهي على النحو الآتي:

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

المرحلة الأولى (2008م – 2010)

بدأت هذه المرحلة مع بداية إعداد نماذج التقييم المؤسسي والبرامجي سنة (2008م)، حيث شكلت هذه النماذج مفتاحًا في بدايات عمليات تطبيق المعايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية، ويمكن رصد أهم الملاحظات على هذه المرحلة في الآتي:

- استندت نماذج التقييم المؤسسي والبرامجي على الوثيقة الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، مما يعني أنه جرى إعدادها وفقًا للمعايير والمؤشرات المحددة من قبل تلك الوثيقة.
- جرى الاستفادة من بعض المعايير والمؤشرات الإقليمية والدولية في وضع معايير الاعتماد، وهذا يدل على تبنّي نهج عالمي في تطبيق المعايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية.
- جرى تقسيم معايير الاعتماد إلى اعتماد مبدئي، وآخر نهائي، وهذا يعني أنَّه جرى تفصيل العملية إلى مراحل مختلفة؛ للتأكد من أنَّ الجامعات تستوفي جميع المعايير المطلوبة قبل الحصول على الاعتماد النهائي.
- طبقت معايير الاعتماد على الجامعات الخاصة، حيث جرى منح بعض الجامعات الخاصة الاعتماد المؤسسي والبرامجي المبدئي، وهذا يدل على أنَّ بعض الجامعات الخاصة طبقت المعايير الجودة والاعتماد بنحو صحيح.
- إصدار دليل من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في عام (2008م)، وهذا يعني أنَّه جرى توفير الإرشادات والتوجيهات اللازمة للجامعات لتطبيق معايير الجودة والاعتماد بنحو صحيح .

المرحلة الثانية (2011 – 2014)

بدأت هذه المرحلة عام (2011م)، حيث جرى مراجعة وإعادة بناء نماذج التقييم المؤسسي والبرامجي، فضلًا عن مراجعة وبناء دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ويمكن رصد أهم الملاحظات على هذه المرحلة في الآتي:

- قسمت معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي إلى عددٍ من المحاور والأبعاد والمؤشرات، وهذا يدل على أنَّه جرى تفصيل العملية إلى مستوياتٍ أكثر تفصيلاً، مما يجعلها أكثر شموليةً ودقة.
- استندت معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي على ملاحظات ومقترحات تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الحكومية والخاصة لعام (2010)، وهذا يدل على أنَّه جرى الاستفادة من تجارب سابقةٍ لتحسين المعايير والإجراءات.
- شكّل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية فريق مراجعة معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وهذا يعني أنَّه جرى العمل بنحوٍ متكاملٍ وتنسيقي لضمان تحسين المعايير بنحوٍ أفضل.
- جرى إعداد المعايير بمراعاة المواطن الضعف في الجامعات الليبية، فضلًا عن تضمين أهم الممارسات الجيدة التي ضمنت في تقرير الجامعات لعام (2010)، وهذا يعني أنَّه جرى تحديد النقاط الضعيفة والممارسات الجيدة لضمان تحسين الجودة والاعتماد.
- أكد الدليل الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية لعام (2012م) على منح الجامعات الحكومية القائمة آنذاك الاعتماد المؤسسي والبرامجي المبدئي، وهذا يعني أنَّ الجامعات الحكومية القائمة يتوفر لديها معايير معينة للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي المبدئي، ويمكنها الآن العمل على تحسينها للحصول على الاعتماد النهائي.

المرحلة الثالثة (2015م، حتى الآن)

بدأت هذه المرحلة سنة (2015م)، ولا تزال مستمرةً حتى الآن، حيث أعاد المركز بناء معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، ويمكن رصد أهم الملاحظات على هذه المرحلة في الآتي:

- **قسمت معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي إلى عددٍ من المؤشرات.**
- **جرى الاستناد في إعداد بعض المعايير والمؤشرات إلى دليل المؤشرات الصادر عن المركز (2012م).**
- **تفتقر بعض المؤشرات الموضوعة إلى وجود آلياتٍ واضحةٍ لقياسها بهدف تقييمها، مما يجعلها تمثل نقطةً سلبيةً في عملية التقييم، حيث كانت ولا تزال آليات القياس عرضة للتباين والتفاوت بين مدقق وآخر، وهذا قاد أيضًا إلى مسألة عدم ضمان شفافية عملية التقييم، إضافةً إلى فقدان مصداقيتها في الحكم على المؤشرات الموضوعة.**
- **تضمن دليل الإجراءات الصادر عن المركز سنة (2016م)، على الإجراءات الخاصة بالاعتماد المؤسسي فقط، ولا توجد أيّ إشارةٍ للاعتماد البرامجي، في حين أنّ المعايير الموضوعة والصادر عن المركز في نفس السنة تتضمن معايير الاعتماد المؤسسي، فضلًا عن معايير الاعتماد البرامجي، بالتالي، الأمر كان بحاجةٍ إلى مراجعة دليل الإجراءات.**
- **ألغيت مرحلة الاعتماد المبدئي، مما يُعدُّ مخالفةً صريحةً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء بشأن إقرار دليل (2008م).**
- **تكليف عددٍ من المدققين يفتقرون إلى المهارات والدراية اللازمة بمعايير ومؤشرات الجودة والاعتماد، مما نتج عنها أنّ بعض إجراءات التدقيق غير فعّالة وغير دقيقة، وبالتالي، لا تحقق الأهداف المرجوة منها، فضلًا عن عدم قيام المدققين في بعض الأحيان بمراجعة الدراسات الذاتية قبل الزيارات التدقيقية، بحيث يمكنهم من معرفة الجامعة وبرامجها، وأهدافها، والجهود التي تبذل لتحسين الجودة.**
- **جرى سحب الاعتماد المؤسسي والبرامجي المبدئي للجامعات الحكومية، حيث أصبحت تلك الجامعات مطالبةً بالحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.**
- **قيام المركز بخطوةٍ مهمة، وهي محاولة تبسيط وتسهيل التقدم للاعتماد، إلا أنّ المحاولة اتسمت بتجريد المعايير والمؤشرات من غاياتها، حيث جرى منح الاعتماد لبعض الجامعات الحكومية سواءً المؤسسي أو البرامجي، وهي تفتقر في بعض الأحيان إلى وجود البُنية التحتية المناسبة، أو الفاعلية التعليمية .**
- **مع إجراءات التسهيل لعمليات الاعتماد التي قام بها المركز، إلا أنّ عدد الجامعات الحكومية التي تقدمت للاعتماد لا تزال تتسم بالضعف.**

لا شك أن القارئ قد لاحظ من الاستعراض السابق الحاجة إلى البحث والكشف عن وقائع تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي في الجامعات الحكومية، وهذا الأمر يقودنا بالضرورة إلى طرح تساؤلٍ مهم، وهو: ما وقائع تطبيق الجودة والاعتماد بالجامعات الليبية الحكومية؟

المحور الثاني: واقع الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية

قبل الولوج إلى الكشف عن واقع تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية نودُّ التذكير بأنّ المادة الثامنة (8) من قانون التعليم رقم (18) لسنة (2010م) بيّنت بأنّ المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية يهدف "إلى بناء وتطوير نظامٍ وطنيٍّ شاملٍ للتقويم وضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، العامة والأهلية كافة؛ من أجل تطوير العملية التعليمية والتدريبية للوصول

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة والتميز، استرشاداً بالمعايير الدولية (https://2u.pw/WhrYEMf) "، وهذا يؤكد على أهمية وفاعلية دور المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في تطبيق الجودة والاعتماد بالجامعات الليبية، حيث يناط العمل بالمركز على تطوير نظام وطنيٍّ شامل للتقويم وضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية والتدريبية في البلاد كافة.

ووفقًا لدليل سنة (2008م)، وكذلك دليل (2012م) الصادرين عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، فإنَّ جُلَّ الجامعات الليبية ملزمة بتأسيس مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء يكون من مهامها "بناء نظام فعَّال لضمان الجودة ونشر ثقافتها بين عناصر المؤسسة من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والإداريين والطلبة وجميع الأطراف ذوي العلاقة؛ لترسيخ مبادئ التقييم الذاتي للتطوير والتحسين المستمر انطلاقًا من رسالة وأهداف المؤسسة، واستنادًا لمعايير الاعتماد بالخصوص" (دليل ضمان الجودة والاعتماد ، 2008، ص 46-48)، كما حدَّد الدليل المذكور عددًا من مهام مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، أهمها "القيام بالاتصال والتنسيق المباشر مع مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية لمتابعة عمليات التقييم والاعتماد بأنواعها" وعلى هذا الأساس، فإنَّ مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات الحكومية، هي الجهة التي يُناط بها مسؤولية ومتابعة الحصول على الاعتماد من قبل المركز الوطني لضمان الجودة .

وعكس تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية الحكومية الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية العام (2013م) وقائع الجودة والاعتماد بأنَّ تلك الجامعات "تعيش حاليًا في ظل أزمة ثقافة الجودة وضمانها بامتياز، أي أنَّ تجلياتها المؤسسية والبرامجية في الجامعات ليست سوى أعراض، وأنَّها تستمد أسبابها الجوهرية من أرضيتها الفكرية الراجعة إلى وجود خلل في فهم وتطبيق وممارسة الجودة وضمانها (مرجين وآخرون، 2013، 68). وهذا يعني أنَّ الجامعات الليبية الحكومية تعاني من ضعف في ثقافة الجودة والاعتماد، وأنَّ هذا الضعف يعود إلى انعدام فهم وتطبيق مفاهيم الجودة وضمانها بنحو صحيح وفعَّال.

كما بيَّن نفس التقرير وجود "فجوة في تقدير وفهم آليات الجودة وضمانها وتطبيقها في بعض الجامعات" (مرجين وآخرون، 2013، 73). وهذا الأمر يبيِّن الحاجة الماسة إلى زيادة الوعي والتدريب وتحسين الثقافة الجامعية بشأن مفاهيم الجودة وضمانها، وضرورة تطبيقها بنحو فعَّال في جميع جوانب العملية التعليمية والتعلمية والإدارية في الجامعات الليبية.

كما أنَّه من متابعة ورصد قائمة الجامعات الحكومية التي حصلت على الاعتماد المؤسسي أو البرامجي منذ إصدار معايير المركز عام (2008) وحتى يوليو (2023)، لم يتجاوز (7) جامعات فقط، أي نسبة (28٪) من إجمالي (25) جامعة حكومية. في حين أنَّ المفارقة الكبرى بأنَّ العدد تضاعف في مرحلة ما بعد يوليو (2023م) وحتى أبريل (2024)، حيث وصل إلى (13) جامعة، أيّ ما نسبته (48.15٪) من مجموع الكلي للجامعات الحكومية، وهذا التسريع في عمليات الاعتماد للجامعات الحكومية بحاجة إلى تفسير منطقي من قبل مسؤولي المركز الوطني لضمان الجودة. فعملية الاعتماد تحتاج بالضرورة إلى وقت للتقييم والمراجعة الشاملة للجامعة وبرامجها، ومنشآتها، ومعاييرها التعليمية. وبالتالي، هذه الزيادة الحادة في عدد الجامعات المعتمدة يثير تساؤلات حول الأسباب والمبررات وراء هذا التسارع في عملية الاعتماد. قد يكون هناك تغييرات في السياسات الاعتماد أو إجراءات استثنائية جرى اتخاذها لتسريع عملية الاعتماد. ومن المهم أن يقدِّم مسؤولو

المركز الوطني لضمان الجودة تفسيراً منطقياً لهذه المفارقة، ويوضحون الإجراءات المتبعة والمعايير التي جرى تطبيقها لتحقيق هذه الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات المعتمدة في فترة زمنية محدودة.

الجدول رقم (1) يوضح الجامعات الحكومية التي تحصلت على الاعتماد

رقم	الجامعات التي تحصلت على اعتماد مؤسسي في الفترة (2008- يوليو 2023م)	الجامعات التي تحصلت على اعتماد مؤسسي ما بعد يوليو (2023 حتى أبريل 2024)
1	جامعة طرابلس	جامعة طرابلس
2	جامعة غريان	جامعة غريان
3	جامعة الزاوية	جامعة الزاوية
4	جامعة وادي الشاطئ	جامعة وادى الشاطئ
5	جامعة مصراتة	جامعة مصراتة
6	جامعة صبراتة	جامعة صبراتة
7	جامعة سبها	جامعة سبها
8		جامعة درنة
9		جامعة بني وليد
10		جامعة سرت
11		الجامعة الأسمرية الإسلامية
12		جامعة بنغازي
13		جامعة فزان

جرى إعداد الجدول من قبل الباحثين بناءً على قوائم الجامعات الحكومية المعتمدة الموجودة بموقع الإلكتروني للمركز الوطني لضمان الجودة (2024م)

وفي هذا الصدد، أوضح تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (2019م) بأنَّ أسباب ضعف التطبيق يرجع إلى "تعقيد المعايير التي يعتمدها مركز ضمان الجودة، وكثرة عددها، والتي بدورها لا تشجع منسقي الجودة بالكليات والأقسام العلمية للعمل على تحقيقها؛ نظراً لعمق الفجوة بين مستوى المعايير المطلوبة، وواقع الكليات والأقسام العلمية" (مرجين وآخرون، 2019، ص 90)، وبالإضافة إلى ذلك، يُشير نفس تقرير الجمعية بأنَّ تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية" لا تزال مرتبطةً بنحو كبير بالقيادات الجامعية والمتمثلة في رئيس الجامعة"، حيث يؤكد التقرير بوجود "ارتباط تأصيل وتطبيق برامج الجودة وضمانها بمدى قناعة شخص رئيس الجامعة بها، وهذا حسب وجهة نظر التقرير هو الجانب الأكبر من الأزمة التي تعيشها الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية، فجُل رؤساء الجامعات متحمسون للجودة وضمانها، إلا أنَّ جلَّهم لا يزال يقف عند الأقوال، ولم يتجاوز ذلك إلى الأفعال " (مرجين وآخرون، 2019، ص 128).

وفي تقريرٍ صادرٍ عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحكومة الوحدة الوطنية بليبيا، بيَّن بأنَّ "الانتشار الواسع وغير المدروس للجامعات على الرقعة الجغرافية لليبيا، ومع نقص الإمكانات المادية والبشرية والتنموية اللازمة للتعليم الجامعي؛ كان له تأثيرٌ سلبي على برامج الجودة والاعتماد المطلوبة" (تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، 2020، ص140). ويشير هذا التقرير إلى وجود إكراهاتٍ كثيرةٍ تواجه تطبيق الجودة

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

والاعتماد في الجامعات الحكومية، بما في ذلك نقص الإمكانات المادية والبشرية والتنموية اللازمة لتطوير التعليم الجامعي بنحو كامل، كما يشير التقرير إلى أنَّ الانتشار الواسع وغير المدروس للجامعات على الرقعة الجغرافية لليبيا، كان له انعكاسٌ سلبيٌّ على تطبيق برامج الجودة والاعتماد المطلوبة.

وأكَّد نفس التقرير السابق، بأنَّ وقائع تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية " لا تزال مجرد شعار يُرفع، ولم تتحوَّل إلى ممارسة للتحسين المستمر، ومع أنَّ معظم الجامعات لديها مكاتب للجودة والتطوير، إلا أنَّ جهودها تتركز في الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وحتى هذه الجهود لم تؤتِ ثمارها بَعد، وما تقوم به هذه المكاتب لا يتعدى في الغالب وصفاتٍ جاهزة، ومعالجاتٍ سريعةٍ للتجميل الظاهري، دون الكشف عن مواطن القوة والاستثمار فيها، ونواحي الضعف ومعالجتها" (تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، 2020، ص29).

ومن ناحية أخرى، كشف ذات التقرير إلى وجود عواملَ كثيرةٍ أثَّرت على فعالية تطبيق معايير ومؤشرات الجودة والاعتماد بالجامعات الليبية الحكومية، منها "الحاجة بالاهتمام بمعايير ضمان الجودة في التعليم الجامعي بقيت في إطارها النظري والاهتمام الشكلي، من دون إخضاعها للتطبيق العملي، وتفعيلها على أرض الواقع" (تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، 2020، ص 140). ويشير هذا التشخيص إلى كون الاهتمام بمعايير الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في ليبيا لم يترجم على الواقع عمليًا، فهذا الاهتمام كان ولا يزال مقتصرًا على المستوى النظري والشكلي. وبالتالي، لم تتمكن الجامعات الليبية من تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع وتفعيلها بنحوٍ فعَّال، فمن المهم أن تترجم هذه المعايير إلى تطبيقات عملية وتفعيلها على أرض الواقع، وذلك عن طريق توفير الموارد اللازمة وتطوير الإمكانات الفنية والإدارية والأكاديمية اللازمة لتحقيق هذه المعايير.

ولعله من المفيد أيضًا، الإشارة إلى تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (2021م)، الذي شخَّص واقع تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية بنحوٍ موضوعي وحيادي؛ لتبدوَ لنا صورة واقع تطبيق الجودة والاعتماد أكثر وضوحًا، حيث بيَّن التقرير بأنَّ تطبيق الجودة وضمانها أصبحت في بعض الجامعات "مجرد وثائق ومستندات تجمَّع في ملفاتٍ محددة؛ بغية إحالتها إلى المركز الوطني لضمان الجودة، دون وجود أي فعاليةٍ لتلك الوثائق والمستندات على الوقائع والممارسات الفعلية، وهذا يعني ببساطة وجود فجواتٍ بين نتائج الدراسات الذاتية المحالة إلى المركز الوطني لضمان الجودة والوقائع الفعلية" وهذه الجزئية غاية في الأهمية (مرجين، وآخرون، 2021، ص 25)، وهذا يعني حسب وجهة نظر التقرير بأنَّ برامج الجودة والاعتماد أصبحت "مجرَّد وثيقة تحصل عليها الجامعة أو البرنامج الأكاديمي دون أن يكون لها أيّ قيمةٍ مُضافةٍ في جانبها الأكاديمي، أو الثقافي، أو المجتمعي.

وعموما يمكن القول، بأنَّ وقائع تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية تعدُّ من المسائل المتشابكة والمعقدة، وهي مرتبطة إلى حدٍّ كبيرٍ بوجود عددٍ من التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في تلك الجامعات، بالتالي، فإنَّ السؤال الجوهري الذي يقفز إلى الذهن هنا هو: ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية؟ ونرجئ الإجابة على هذا السؤال للمحور القادم.

المحور الثالث: أهم التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية

تواجه عملية تطبيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية عدداً من التحديات المتعددة والمتشابكة، حيث رصد تقرير صادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية العام (2012)، عدداً من التحديات تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية، منها (تقرير الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية، 2012، ص 37-39):

- **شح المصادر المالية، وعدم تخصيص مبالغ للانفاق على برامج الجودة والأنشطة والفعاليات المصاحبة لها، والاعتماد على تسيير مكاتب الجودة عبر المتاح من المصادر المالية.**
- **عدم وجود تشريعات مفعلة ملزمة تعد الجودة خياراً إستراتيجياً ملزماً للجميع.**
- **عدم حرص الإدارة العليا للجامعات على تطبيق مفهوم الجودة في جميع برامج الجامعية.**
- **لا توجد سياسات واضحة في بعض الجامعات لتحقيق الجودة.**
- **عدم قناعة وتقبُّل ثقافة الجودة من قبل القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات.**
- **توقُّع الإدارة العليا بالجامعات الوصول إلى نتائج فورية لأنشطة وبرامج الجودة وليس على المدى البعيد.**
- **ضعف الاعتماد على العمل الجماعي في معظم الجامعات.**

في حين أوضح تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (2018م)، "بأنَّ الوضع الراهن الذي تعيشه الدولة الليبية مع وجود أكثر من حكومة كان له التأثير السلبي على أداء مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء" (مرجين وآخرون، 2018، ص 118)، كما بيَّن التقرير المذكور عدداً من التحديات، أهمها (مرجين وآخرون، 2018، ص 118):

- **غياب المتابعة والتواصل من قبل الوزارة.**
- **غياب التواصل مع مراكز ضمان الجودة والاعتماد.**
- **استمرار غياب التشريعات التي تعد الجودة خياراً إستراتيجياً مُلزماً لتطوير العملية التعليمية والبحثية في الجامعات.**
- **قلّة الكفايات والتأهيل والإعداد لبعض العناصر البشرية التي أوكلت إليها مهمات إدارة برامج الجودة في معظم الجامعات والكليات .**
- **ومن ناحية أخرى، أبرز تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (2019م)، عدداً من التحديات في تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية، لعل أهمها (مرجين وآخرون، 2019، ص 89-91):**
- **تعارض القانون المالي للدولة مع أوجه الصرف المطلوبة على تطبيق معايير الاعتماد، وخاصة فيما يتعلق بالاعتماد المؤسسي والبرامجي.**
- **الافتقار إلى العدد الكافي من العاملين المؤهلين والمدربين والمهرة، في برامج الجودة وضمانها.**
- **ضعف ثقافة الجودة وضمانها في الأوساط القيادية بالجامعات والأكاديميات.**
- **استمرار حالة الانقسام الحكومي في مؤسسات الدولة، مما أدّى إلى عدم الاستقرار الإداري والاقتصادي والأمني.**

كما حدَّد تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجود عدد من التحديات تواجه عمليات تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية، لعل أهمها "عدم توافر المناخ الملائم لثقافة الجودة والاعتماد بالجامعات والكليات والأقسام العلمية وبرامج الدراسات العليا، مما جعل أغلب مؤسسات التعليم العالي تتأخَّر في الحصول على شهادة الجودة، أو الاعتماد المؤسسي والبرامجي، لعدم قدرتها على استيفاء الشروط والمتطلبات

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

الأكاديمية والتربوية والإدارية اللازمة لتحقيق بيئة تعليمية صالحة، وقادرة على أداء رسالتها على الوجه المطلوب" (تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، 2020، ص 49).

ومن ناحية أخرى، بيَّن تقرير صادر عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (2021م) عددًا من إكراهات تطبيق الجودة والاعتماد، من أهمها" (مرجين، وآخرون، 2021، ص 108- 110):

- عدم وجود ميزانية خاصة لبرامج وأنشطة الجودة يُعيق أداء المهام والمسؤوليات المُناطة بمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء.
- انعدام الحوافز المعنوية والمادية للموظفين وأعضاء هيئة التدريس المميّزين بأدائهم في الجامعة.
- انعدام أو محدودية ثقافة الجودة لدى صناع القرار في الجامعة، بسبب انعدام الدورات، والتدريب الخاص بنشر ثقافة الجودة داخل الجامعة.
- نقص الكادر الوظيفي المتخصِّص في الجودة، وإسناد إدارة مكاتب الجودة في الكليات لأشخاص لا خبرة لهم في مجال الجودة وتقييم الأداء، الأمر الذي يتطلب معه الكثير من الوقت والجهد للتأهيل والتدريب.
- إحجام الكثير من أعضاء هيئة التدريس للعمل في مكاتب الجودة؛ لعدم وجود حوافزَ مالية مشجعة.
- عدم وجود سلطة مباشرة لمكتب الجودة بالجامعة على الإدارات العليا بالجامعة، والمكاتب، والأقسام بالكليات.
- عدم وجود تشريعات مفعلة ملزمة تعد الجودة خيارًا إستراتيجيًا ملزمًا للجميع.
- وتأسيسًا على ما تقدَّم، فإنَّ الجامعات الحكومية في ليبيا تواجه العديد من التحديات التي تعيق تطبيق الجودة والاعتماد فيها، ومن أهم هذه التحديات:
- تعاني جُل الجامعات الليبية الحكومية من نقص حادٍّ في الإمكانات المادية اللازمة لتطبيق أنظمة الجودة والاعتماد، وهذا يؤثر سلبًا على جودة التعليم وتقييمه.
- قلَّة الخبرة والكفايات اللازمة لدى العاملين في الجودة والاعتماد بالجامعات الحكومية في ليبيا.
- ضعف ثقافة الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية، حيث يُعدُّ هذا الأمر مرتبطًا بالثقافة العامة للمجتمع.
- لا يزال تطبيق أنظمة الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية يتطلب إجراءات معقدة ومتعددة، وتوافر العديد من الأوراق والتقارير والإجراءات، وهذا يُعدُّ عاملاً مؤثرًا في عدم تطبيقها بنحو كامل وفعَّال.
- قلَّة الدعم الحكومي جعل من الصعب تطبيق أنظمة الجودة والاعتماد بالنحو الصحيح، حيث يُعدُّ هذا الدعم ضروريًا لتوفير الإمكانات والتدريبات والموارد اللازمة لتطبيق تلك الأنظمة.

وهكذا يتضح لنا من التحليل السابق، بأنَّه لا يمكن فهم الكثير من التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية المرتبطة بمعزل عن عدد من الأبعاد، أهمها: الافتقار إلى وجود إرادة سياسية حقيقية وجادة نحو تطبيق الجودة والاعتماد، سواءً من قبل وزارة التعليم العالي، أو من قبل الإدارة العليا للجامعات، فضلاً عن استمرار شح أو انعدام الدعم المادي والمعنوي لأنشطة الجودة والاعتماد، كما لا يمكن أن نغفل بُعدًا مهمًّا، وهو الافتقار إلى قوانين ولوائح تنظيمية داعمة ومساندة لتطبيق الجودة وضمانها" (مرجين، وآخرون، 2021، ص 116).

إنَّ السؤال الذي يطفو على السطح الآن هو: ما أهم المقاربات المستقبلية التي نستطيع عن طريقها تجاوز تلك التحديات؟

وعلى هذا النحو سوف نسعى من الإجابة عن هذا التساؤل المهم إلى تحديد أهم المقاربات والتصورات المستقبلية لتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية، وهذا ما سيجري تناوله في المحور التالي.

المحور الرابع: أهم المقاربات المستقبلية لتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية

قبل الولوج إلى وضع مقارباتٍ مستقبليةٍ لتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية لتكون أكثر فعالية، يمكن استعراض عددٍ من المقترحات المهمة التي جرى رصدها في تقارير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم العام (2018-2021)، حيث أوضحت تلك التقارير بأنَّه مع "استمرار تعدُّد المعوقات والتحدّيات التي تواجه الجامعات الليبية الحكومية منذ سنوات في تطبيق برامج وأنشطة الجودة وضمانها؛ إلا أنَّ فرص التحسين والتطوير لا تزال تلوح في الأفق"، حيث يمكن رصد عددٍ من المقترحات، أهمها (مرجين، وأخرون، 2021، ص 111- 116):

- **العمل على إصدار تشريعاتٍ أكثر مما هو موجود، لإلزام الجامعات بالتقيد بالمعايير والمؤشرات.**
- **السعي نحو وضع خطةٍ إستراتيجيةٍ لتطبيق الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية.**
- **ضرورة توحيد مراكز ضمان الجودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية في إطار هيئةٍ وطنيةٍ واحدة، تحت مُسمّى "الهيئة الوطنية للجودة والاعتماد في التعليم"؛ على أن تكون مستقلةً عن وزارة التعليم، وتكون تبعيتها لجهةٍ تشريعيةٍ أو لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى ضرورة استبدال مُسمّى مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، أو الأكاديمية بمُسمّى إدارة الجودة أو عمادة الجودة، أسوةً بما يحدث في أغلب الجامعات العربية.**
- **إعادة النظر في المعايير المعمول بها حاليًا من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية، نتيجة لصعوبة تنفيذها من جهة، وغياب الإدراك الجيّد لكل عناصرها ومؤشرات تنفيذها من جهةٍ أخرى، حتى يتمكن المركز من ممارسة دوره في متابعة وتقييم برامج الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية.**
- **ضرورة تخصيص ميزانية محدّدة يجري الصرف منها على برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة سواءً على مستوى وزارة التعليم، أو على مستوى وزارتي المالية والتخطيط.**
- **إنشاء إدارةٍ عامةٍ لضمان الجودة وتقييم الأداء بالوزارة تتكفل بمهام ومسؤوليات المتابعة، والإشراف، على برامج الجودة وضمانها بالجامعات والأكاديميات.**

كما يمكن توضيح عددٍ من المقاربات المستقبلية لتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية الليبية، وهي على النحو الآتي:

1. **تطوير الإدارة الجامعية وتحسين قدراتها وتدريب كوادرها الإدارية والأكاديمية على مبادئ الجودة والاعتماد.**
2. **تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والأكاديمية وتحسينها بما يتوافق مع معايير الوطنية للجودة والاعتماد.**
3. **تفعيل أقسام ووحدات الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية لضمان تطبيق معايير الجودة والاعتماد ومتابعة تحقيق الأهداف المستهدفة.**
4. **ينبغي على المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية العمل باستمرار على تطوير وتحسين المعايير والمؤشرات.**
5. **زيادة الوعي بأهمية تطبيق المعايير الجودة والاعتماد وتوفير الدعم اللازم للجامعات الحكومية لتحسين جودة التعليم العالي في ليبيا.**
6. **تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد والتفكير المستمر في تطوير العملية التعليمية وتحسين جودتها.**

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357

7. تقديم التدريبات وورش العمل للأساتذة والإداريين والطلبة في الجامعات الحكومية، لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في مجال الجودة والاعتماد. على سبيل المثال، يمكن تدريب الأساتذة على كيفية تصميم المناهج وتقييم الطلبة، وتدريب الإداريين على كيفية تنظيم العمليات الإدارية والإدارة الفعالة للموارد البشرية.
8. تطوير خططٍ واضحةٍ وشفافةٍ لتدريب المدققين وتوفير الدعم اللازم لهم لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في مجال الجودة والاعتماد، وتأهيلهم للقيام بالزيارات التدقيقية. كما يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية التدقيق، والتأكد من أنَّ المدققين يعملون وفق المعايير والمؤشرات المطلوبة، ويتمتعون بالخبرة اللازمة لتقييم الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية.
9. توفير الموارد اللازمة لتطبيق معايير الجودة والاعتماد، مثل توفير المعدات والأجهزة اللازمة للتدريس والبحث العلمي، وتوفير التمويل الكافي للأبحاث والتطوير والتحسين.
10. إعادة تسمية مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات لتكون مراكز متخصصة في مجال الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية، لتقديم الدعم الفني والتقني للمؤسسات التعليمية. على سبيل المثال، يمكن أن توفر هذه المراكز الخدمات الاستشارية والتدريبية والتقنية للأساتذة والإداريين والطلبة في مجال الجودة والاعتماد.
11. تعزيز التواصل والتعاون بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الدولية المتخصصة في مجال الجودة والاعتماد، والتعرُّف على أفضل الممارسات وتطبيقها في الواقع الليبي، ومن الأمثلة على ذلك تبادل الخبرات والتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال الجودة والاعتماد.
12. تشجيع ودعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالجودة والاعتماد في التعليم العالي، وتبادل الخبرات والمعرفة بين الجامعات الحكومية والأكاديميين والباحثين في هذا المجال، ويمكن توظيف نتائج هذه الأبحاث والدراسات لتحديث المعايير والمؤشرات المتعلقة بالجودة والاعتماد.
13. تشجيع ودعم الجامعات الحكومية لتطبيق أفضل الممارسات والابتكارات في مجال الجودة والاعتماد، وتقديم الحلول الإبداعية لتحسين جودة التعليم العالي في ليبيا، ومن الأمثلة على ذلك تشجيع الطلبة والأساتذة على تطوير البرامج الأكاديمية والخدمات التعليمية باستخدام التقنيات الحديثة، وتطوير مشاريع البحث العلمي لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

وختامًا، يجب أن نتذكر أنَّ تأصيل وتطبيق الجودة والاعتماد في الجامعات الليبية الحكومية هي مسؤولية جميع الأطراف المعنية، كما يتطلب ذلك تعاونًا وجهودًا مشتركة لتنفيذه بالنحو الصحيح.

المراجع :

قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م .(2010) .*متاح على الرابط* https://2u.pw/WhrYEMf :

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحكومة الوحدة الوطنية .(2020) .*تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا* . طرابلس، ليبيا.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية .(2012) .*تقرير الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية* .طرابلس، ليبيا.

مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي .(2008) .*دليل ضمان الجودة والاعتماد* .طرابلس، ليبيا.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية .(2012) .*دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ضمان الجودة* .طرابلس، ليبيا.

مرجين، ح. س.، وآخرون .(2013) .*تقرير الزيارات الاستطلاعية إلى الجامعات الليبية الحكومية* .المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

مرجين، ح. س.، وآخرون .(2021) .*الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية في ظل جائحة كورونا* . الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم. طرابلس، ليبيا.

مرجين، ح. س.، وآخرون .(2018) .*تقرير عن الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية: الواقع والطموحات* .الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم.

مرجين، ح. س .(2017) .تطبيق معايير الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية في ليبيا: الواقع والآفاق .*مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية .متاح على الرابط* https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=571557 :

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية .(2016) .*معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي* .طرابلس، ليبيا.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v17i62.2357